٣٢ المواطنة المصرية فى عالم مفتوح .. المنازعة بين الهيمنة الأمريكية والعولمة

د. عمرو الشوبكي

مقـــدمـة

من المؤكد أن مفهوم المواطنة فى مصر ودلالته السياسية والرمزية قد شهد تحولات عميقة منذ بداية العقد الماضى وخاصة فى أعقاب ما عرف بثورة الاتصالات و"السماوات المفتوحة" و" غياب" الحدود ، وبدء الحديث عن ميلاد مواطن عالمى جديد يؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان ، ويناضل من أجل نشرها على امتداد الكرة الأرضية ، بصرف النظر عن الحدود التى تفصل بين بلدان العالم.

والحقيقة أن فكرة وجود مواطن بلا حدود قد تزامنت منذ بداية الألفية الثالثة مع وجود "قوة بلا حدود" (متمثلة فى الولايات المتحدة) تسعى عبر الاستخدام المتصاعد لقدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية فى فرض نظم جديدة - وخاصة فى العالم العربي- تدعى أنها ستحترم حقوق المواطن. وستعمل على ازدهار الوطن.

ولعل هذا الوضع ما جعل هناك منذ البداية نظرة معقدة لفكرة " مواطن بلا حدود " ، فقد تزامنت ليس فقط مع تصاعد دور القوة العسكرية الأمريكية ، إنما أيضًا مع ما يبدو أنه "أجندة الخارج" المفروضة على الداخل بصورة لا تخلو من أساليب الترهيب والترغيب.

بالمقابل فإن تلك النظرة "الوظيفية" لضغوطات الدول الكبرى - وخاصة الولايات المتحدة - على المنطقة العربية من أجل فرض هذا " المواطن الصالح " لا يمكن أن تصمد كمتغير وحيد فى تشكيل الصورة النمطية السائدة تجاه العالم الخارجى ، فمن الصعب تجاهل مساحات الإعجاب الهائلة التى أبداها قطاع كبير من المواطنين المصريين بهذا " المواطن العالمي" والذى تظاهر من أجل قضاياه فى أوروبا والولايات المتحدة نتيجة قناعته الإنسانية بهذا العالم الواحد وذلك المواطن العالمي.

وعليه فمن الصعب اختزال قضايا المواطن العالمى فى وجود قوة استعمارية أمريكية تحاول أن تفرض نموذجها الخاص على العالم ، بقدر ما أن معظم القوى التى تواجه المشروع الأمريكى عالميًا هى أساسًا تلك القوة التى تؤمن بمفهوم المواطن العالمى الذى لا تحكمه حدود الجغرافيا ولا قيود التاريخ.

والحقيقة أن هناك كثيرًا من الكتابات النظرية التى خرجت فى مجال النظم السياسية والعلاقات الدولية ، بل وفى حقل الإعلام والاتصالات والتى تحدثت عن "نهاية الإقليم" ، وعن "عالم بلا سيادة"[1] قبل أن تتضح ملامح المشروع الكونى الأمريكى للمنطقة العربية والعـالم.

وهنا سيصبح من الصعب فصل "المواطن المصري" عن هذا الجدل حول "المواطن العالمي" بدعاوى أنها دعوة أمريكية ، أو أنها تقضى على خصوصيتنا الثقافية ؛ فلقد أصبح هذا المواطن عرضة لتأثير تلك الأفكار العالمية ، بصرف النظر عن مدى تطابق ردود أفعاله أو مفاهيمه معها ، إلا أننا من الصعب فى كل الأحوال أن نفرض "منظومة حمائية" للأفكار كما نفعل فى التجارة على البضائع القادمة من الخارج لكى نحمى البضائع الوطنية ، دون أن نبذل الجهد الكافى من أجل تطويرها وجعلها قادرة على المنافسة عالميًا.

ورغم أن هناك كثيرًا من التعريفات التى نظرت إلى الإقليم باعتباره نمطًا للرقابة على الأفراد وعلى التطور والعلاقات الاجتماعية[2] ، إلا أن الواقع السياسى والاجتماعى الجديد الذى شهده العالم جعل إمكانات فرض رقابة صارمة على ما يأتى من الخارج وعلى ثقافة العولمة مسألة غير واردة.

والحقيقة أن " نمط الرقابة " الذى تحدث عنه عالم السياسة الفرنسى برتراند بادى فى كتابه "نهاية الإقليم" ، يختلف فى الواقع من مجتمع إلى آخر ، ليس فقط على مستوى أشكال الرقابة أو وسائل القمع ، إنما أيضًا فى الواقع الثقافى والسياسى الذى ينتجه هذا النمط من الرقابة الداخلية فى مواجهة فكرة المواطن العالمي.

ولعل من المؤكد أن هذه التجليات مختلفة مصريًا عن نظيرتها الأوروبية ، حتى لو كان الاستقطاب - وربما الاحتقان - الذى تثيره يختلف عن نظيرتها فى الغرب ، إلا أنه من المؤكد أنها أخذت حيزًا كبيرًا من الجدل الفكرى والسياسى ، وأصبحت فى كثير من الأحيان هى النقطة الأولى فى "جدول أعمال " الحوارات السياسية المصرية التى تمترست فى جوهرها حول الموقف من الخارج ، ومن التساؤل حول اعتبار الإصلاح السياسى قضية محض داخلية أم هى أيضًا قضية خارجية فى عالم بدا أنه بلا حدود ؟

سنحاول فى هذه الورقة أن نأخذ تداعيات الاحتلال الأمريكى للعراق كمتغير فارق ، ساهم فى وضع الجدل السياسى حول قضايا حقوق المواطن والديمقراطية فى مصر فى اتجاه "بوصلة" الخارج ، وبدا أن هذا العالم المفتوح لا يتكون فقط من مجتمع مدنى عالمى وقوى

سياسية وشركات كبرى عابرة للقوميات ، وأيضا إعلام مرئى ومسموع عابر للحدود والقارات ، إنما أيضًا آلة بطش عسكرية أمريكية متعولمة ، واستثنائية القوة ، مثلت وجهًا آخر لتلك العولمة ، وفرضت نفسها على خلفية مناقشات قضايا الإصلاح السياسى وحقوق الإنسان فى مصر والعالم العربي.

أولا : المواطنة المصرية فى كنف البيئة المحلية

عصر الاستقلال والتحرر الوطنى

تطورت فكرة المواطنة فى أعقاب تأسيس محمد على للدولة المصرية الحديثة ، وأصبحنا مع بدايات القرن الماضى - وتحديدًا فى أعقاب ثورة ١٩١٩م ، وصدور دستور ١٩٢٣م - أمام مفهوم قانونى للمواطنة قائم على المساواة فى الحقوق والواجبات بين كل المصريين بصرف النظر عن اللون والعرق والدين ، وبدا أن نضال الشعب المصرى من أجل احترام الدستور والمساواة فى الداخل ، هو فى نفس الوقت نضال من أجل تحقيق الاستقلال ومواجهة المحتل الخارجي.

والحقيقة أن التحديات التى واجهت المواطن المصرى من أجل الحصول على حقوقه السياسية والديمقراطية كانت نتاج واقعه المحلى وخبرته الوطنية حتى لو كانت متأثرة فى بعض جوانبها بالنموذج الليبرالى الغربى ، ولكنها اختلفت فى طبيعتها عن تلك الأفكار التى راجت مؤخرًا حول المواطن العالمى وحقوق الإنسان فى عالم متعولم.

والمؤكد أن نضال قطاعات واسعة من أبناء الشعب المصرى فى ذلك الوقت -من أجل الحرية والمساواة والاستقلال- كان نضالًا فى مواجهة استبداد الداخل والخارج معًا ؛ أى فى مواجهة السلطة الحاكمة متمثلة فى الملك ، وفى مواجهة السلطة العليا متمثلة فى الاحتلال البريطاني.

والحقيقة أن الجدل الذى شهدته الساحة المصرية حول مفهوم المواطنة ، والنضال الشعبى من أجل الحصول على حقوق كاملة للمواطن طوال حقبة التحرر الوطنى فى الأربعينيات - وعصر المد القومى فى المرحلة الناصرية ، وأخيرا مرحلة الرئيس السادات- كان يدور أساسًا بين أطراف سياسية محلية لدى كل منها نسق أيديولوجى متكامل الأركان: الخطاب القومى الناصرى ، والإسلامى ، والماركسى ، والليبرالي.

وقد نجح عصر النضال من أجل التحرر الوطنى فى مصر طوال النصف الأول من القرن الماضى أن يضم كل ألوان الطيف السياسى المعارض للاحتلال والقصر ، فضمت الحركة

الوطنية المصرية أفضل وأنزه وأكفأ عناصر النضال الوطنى والسياسى فى البلاد ، وكانت "الجبهة المناوئة" من عملاء القصر والاستعمار تضم أسوأ وأفسد عناصر الأمة من السياسيين وأشباه المثقفين ، وجاءت ثورة يوليو ولمعت فى عصرها مواهب فكرية وسياسية وفنية كبيرة ، وبدا أن مشروع "الداخل" القومى والتحررى يضم جانبًا كبيرًا من أفضل عناصر هذه الأمة فلمعت أسماء مثل ثروت عكاشة ، ومحمد حسنين هيكل ، ولطفى الخولى ، ولويس عوض ، ومحمود الإمام ، ومحمود شلتوت ، كما طفت على سطح الحياة الفكرية دوريات فكرية وثقافية رفيعة المستوى ، ونشاط مسرحى وأدبى بدا استثنائيًا فى تاريخ مصر المعاصر.

كما ظهر قادة سياسيون وعسكريون كبار المستوى كعزيز صدقى ، وصدقى سليمان ، ومحمود فوزى ، ومحمود رياض ، ومحمد فائق ، وأمين هويدى ، وعبد المنعم رياض ، غيرهم كثيرون.

وقد حاولت الثورة فى ذلك الوقت أن تقدم " نموذجًا" قادرًا على جذب كثير من مثقفى العالم العربى وطلابه وسياسييه إلى أهدافه ، وتركز مفهوم المواطنة على قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية بمعناها الجماعى ، فخاطبت المجتمع قبل الأفراد ، وأعلت من قيم المساواة بين المواطنين على حساب القيم الفردية المعروفة فى المجتمعات الليبرالية.

وقد حاولت الثورة أن تصل إلى هؤلاء المواطنين وتربط بينهم وبين الدولة ، من خلال بناء تنظيم سياسى قادر على فرز عناصر جديدة يدخلها فى حيز النشاط السياسى ، فكانت منظمة الشباب والتنظيم الطليعى إحدى أبرز محاولات الثورة فى البناء السياسى وأنجحها من أجل الوصول إلى " ديمقراطية شعبية " فى ظل عصر كانت الحدود الفاصلة بين الداخل والخارج محددة المعالم ، وكانت مفاهيم الاستقلال الوطنى تشمل الحيزين السياسى والاقتصادى ، وغلبت نظرة الريبة والصراع بين الغرب المستعمر والشرق المتحرر.

وقد أدت هذه العلاقة الصراعية إلى أن تنظر النخبة الوطنية المصرية إلى الخارج باعتباره -أساسًا- خطرًا استعماريًّا ، فحرصت على "تحصين" نفسها من خطره وشيدت نظامًا سياسيًّا قائمًا على الحزب الواحد ، تداخل فيه الأمن مع البيروقراطية والسياسة ، وكانت هناك قيود كثيرة على العمل السياسى المستقل.

ومع ذلك فقد أعطت طبيعة المرحلة وظروف العصر -التى تميزت بهيمنة مفهوم السيادة الوطنية ودور الدولة القومية كفاعل وحيد على الساحة السياسية والدولية- مناخًا موضوعيًا لتماسك مشروع البناء فى "كنف البيئة المحلية" ، والذى نجح فى بناء تنظيم سياسى قائم على

الحزب الواحد -كما حدث فى الغالبية الساحقة من تجارب العالم الثالث - قادر على استقطاب كثير من أفضل العناصر المؤمنين بمبادئ الثورة جنبًا إلى جنب مع هؤلاء الراغبين فى الحصول على مزاياها ومكاسبها.

وقد ظل طوال تلك الفترة خصوم التجربة الناصرية على الساحة العربية من قوى سياسية أخرى - ككثير من الليبراليين والإسلاميين وبعض الشيوعيين - يحركهم أساسًا إطار أيديولوجى محلى فى مواجهة إطار أيديولوجى آخر هو نتاج أيضًا لتلك التربة المحلية ، وحتى لو تحالف بعض خصوم يوليو مع قوى خارجية ، إلا أن من المؤكد أن البناء العقائدى لكثير من هؤلاء الخصوم (كالإسلاميين والليبراليين المرتبطين بحزب الوفد) كان يعتمد على إحلال نسق فكرى وسياسى محلى مستمد من البيئة الوطنية محل نتاج آخر لنفس هذه البيئة وتفاعلاتها حتى لو اختلفت مواقف كل نسق من كيفية التعامل مع " نسق الخارج " الغربي.

وقد جاء عصر السادات ليؤكد نفس الآلية السابقة ، فالرئيس الراحل عبر عن توجه مصرى ارتبط بتوجهات أيديولوجية وسياسية ترى فى التحالف مع الخارج الأمريكى والغربى الطريق للتخلص من المشكلات المصرية ، واختلف معه خصوم سياسيون على نفس الأرضية الوطنية السابقة ، وضمت كل ألوان الطيف السياسى العربي: ناصريين وقوميين ، إسلاميين ، شيوعيين ويساريين ، ليبراليين ووفديين.

ولعل الملفت فى تلك الفترة أن الخطاب الرسمى والإعلامى لمصر كان قد دخل فى معارك سياسية عنيفة مع كل قوى الداخل بمختلف تياراتها ، والتى كان فيها انتقاد الولايات المتحدة أو اتفاقية كامب دافيد من المحرمات.

ورغم كثير من " الاتهامات التخوينية "التى أطلقت على الرئيس السادات عقب توقيعه على اتفاقات كامب دافيد ، إلا أن من المؤكد أن مشروعه السياسى كان مشروعًا من داخل المنطقة ، بل إن هذا الهجوم الشديد الذى شنه على معارضيه ، والخطوط الحمراء التى وضعها أمام أى مساس بحلفاء الخارج الغربيين قد دل على وجود قدرات "داخلية" على صناعة مبادرات سياسية وطنية -أيًا كان الموقف منها- من الداخل إلى الخارج ، وكان من الصعب أن نقول إن مشروع السادات كان "طبخة خارجية" فرضتها قواعد نظام عالمى ، بقدر ما عكست رؤيته للالتحاق بالعالم الغربى ، والتحالف مع الولايات المتحدة كشريك ولو صغيرًا فى معادلات القوة الدولية.

وقد ظلت قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسى وحقوق المواطن داخل الإطار الوطنى ، وطرحت باعتبارها همومًا داخلية قدمها معارضو الرئيس السادات من قوى يسارية

وليبرالية وبعض التجمعات الإسلامية ، فى مواجهة مؤيديه الذين اعتبروا مشروعه بداية تحول وطنى فى تاريخ مصر المعاصر.

ويبدو أن الرئيس السادات كان لديه ما يقدمه للغرب ، ولم يشعر أنه مهدد بفعل عوامل الضغط الخارجى ، وهذا ربما ما لم يعد واردًا الآن حين أصبحت كثير من الأنظمة العربية – ولو فى أقصى اليمين والمحافظة – موضع شك وعدم قبول من قوى الخارج الأمريكية ، فلم تعد هناك أثمان سياسية تدفع فى مقابل الرضا الأمريكى كما جرى فى السبعينيات حين كان تحول مصر من معسكر ومن نموذج إلى آخر يمثل فى حد ذاته قيمة كبيرة تستحق " المكافأة " أو "المعونة" والدعم ، أما الآن وفى حقبة "حكم الخارج الأمريكى" فإن القضية أصبحت قدرة وكفاءة وإمكانية قوى وأنظمة الداخل على التأثير والتفاعل النقدى مع منظومة الخارج العـالمية .

والحقيقة أن مفهوم المواطنة وقضايا الديمقراطية والإصلاح السياسى لم تكن منذ ثورة ١٩١٩م المصرية وحتى بداية العقد الماضى إلا قضايا تخص أساسًا الشأن الداخلى ، أما دور الخارج فقد اقتصر على تقديم نموذج قد يستلهمه البعض أو يرفضه ، أو ينظر إليه البعض الآخر نظرة توفيقية تتفق معه فى جوانب وترفضه فى جوانب أخري.

وقد قدم أحيانًا هذا الخارج دعمًا لأنصاره فى الداخل من حلفاء الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة ، ولكنه لم يقدم مشروعًا متكاملًا اعتمد على شرعية نظام عالمى جديد تعولم فى كثير من قيمه على المستوى الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ، حيث تميز القرن الماضى بوضوح الحدود الفاصلة بين الوطنى والعالمى ، والداخلى والخارجى ، خاصة أن كل من حاول عبوره وتعاون مع " المحتل الخارجى " كان يوضع فى خانة العملاء فى نظر الغالبية الساحقة من المواطنين.

ويلاحظ مثلًا أن حلفاء الخارج فى المنطقة العربية وعلى رأسها دول مثل مصر والسعودية ، أو خصومه كأنظمة "الصمود والتصدى" العربية التى عارضت سياسات الرئيس السادات تحت دعاوى تقدمية عديدة ، ظلوا يشعرون جميعًا طوال السبعينيات أن منظومة القيم الثقافية والسياسية التى يحكمون بها شعوبهم هى مسألة داخلية أقرب لقضايا السيادة الوطنية ، ورفع البعض راية النضال ضد كامب دافيد وإسرائيل ، وارتكب تحت حجتها جرائم مخزية بحق شعوبه ، وكانت ربما الحالة الصدامية فى العراق نموذجًا فريدًا لبقاء "البناء الداخلى" بمنأى عن التهديدات الخارجية طوال عقد السبعينيات والثمانينيات فسحق المواطن العراقى ، وظل

الخارج يتعارك مع القشرة السياسية والأيديولوجية التى تغلف جوهر هذه الأنظمة فيحاول أن يدفعها يمنيًا أو يسارًا ، أو يتحالف معها فى معركة هنا أو صفقة هناك ، ولكن دون أن يتعمق فى صلب البناء الداخلى بمعناه القيمى والسياسى على السواء.

وفى الحقيقة يمكن القول إن التحولات التى شهدها العالم منذ العقد الماضى وتحديدًا عقب انهيار الاتحاد السوفيتى والنموذج الاشتراكى وعولمة منظومة جديدة من القيم تتعلق بحقوق المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان ، أصبحت هناك صعوبة فى فصل هموم الداخل عن تحديات الخارج وأجندته.

ثانيًا : المواطنة المصرية فى عالم مفتوح .. أو المنازعة بين الهيمنة الأمريكية والعولمة الإنسانية

تغيرت أوضاع العالم منذ سقوط حائط برلين وانهيار الكتلة الاشتراكية ، وبدأنا نشهد ظهور قيم عالمية جديدة ، تقوم على عولمة اقتصادية وسياسية شملت منظومة متكاملة من القيم الاجتماعية والسياسية والثقافية.

وقد جاء طرح مفهوم حقوق المواطن فى مصر مرتبطًا بتلك العولمة الجديدة للقيم والسياسات ، وظهور ما عرف بعولمة القيم وعولمة القوانين كنتاج لتصاعد دور المجتمع المدنى العالمى والمواطن العالمي.

ولعل النظرة المدققة فى خبرات عولمة القيم وعولمة القوانين تقودنا إلى ألا نتخذ مواقف معارضة ، فالقيم التى تتجه مواثيق شرف المجتمع المدنى العالمى إلى عولمتها لا نختلف حولها فهى تؤكد على الديمقراطية ، والشفافية ، والمحاسبية ، والمصداقية ، والحريات وغير ذلك مما ينادى به المجتمع المدنى حاليًا فى إطار أى مجتمع من المجتمعات ويصعب الخلاف حولها ، وفى الوقت نفسه ينبغى أن نكون على وعى بأنها جزء من عمليات العولمة الاقتصادية ، وفى أحد أركانها هى مخرجات لمؤسسات اقتصادية عالمية ـ أبرزها محاولات عولمة القوانين والتى مصدرها البنك الدولى ـ وهى فى جزء آخر منها مصدرها مخرجات لجهود المئات وأحيانًا الآلاف من مؤسسات المجتمع المدنى (مواثيق الشرف الأخلاقية) ؛ والتى يمول اجتماعاتها مؤسسات تمويل كبرى أمريكية وأوروبية ، وإن كان البعض منها (مواثيق الشرف العربية والأفريقية) قد جاءت لتعكس الاستقلالية والخصوصية الثقافية ، وقضايا التنمية فى المقام الأول .

العلاقة إذن معقدة متداخلة ، وتعكس تأثيرًا وتأثرًا بين قوى العولمة والمجتمع المدنى العالمى وهى فى الوقت نفسه تبرز تحديين أمام المجتمع المدنى العالمى ؛ أحدهما: يتعلق بالثقافة والقيم المشتركة بين الثقافات ، ويثير أمامنا كيفية التعامل مع التنوع الثقافى والتعدد القيمى ، والثاني : يثير العلاقة بين الداخل والخارج بمعنى توفير قواعد قانونية متماثلة متحررة أمام المجتمع المدنى فى بعده القومى لكى ينطلق إلى آفاق أرحب على المستوى العالمي[٣].

وقد تشكل مفهوم حقوق المواطنة فى ظل العولمة بصورة مختلفة عما شهدناه فى عصور سابقة ، فالعولمة التى يراها البعض هى الاتجاه لدمج العالم فى منظومة واحدة ، لا تمثل توجهًا جديدًا يحدث لأول مرة ، ولكنه حدث من قبل باستخدام السيطرة العسكرية والسياسية والقوة ، إلا أن الجديد فيه هو السرعة التى يحدث بها الدمج ، والآليات الجديدة والتكنولوجية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، والتى تستخدم لتحقيق دمج العالم فى منظومة واحدة[٤].

وقد انعكست هذه التحولات على مواقف القوى والاتجاهات السياسية العربية المختلفة من قضايا ، الخارج وعلى رأسها الموقف من التحديات الخارجية وتحديدًا من المشاريع الأمريكية "لتطوير" العالم العربى و"دمقرطته" ، والتى أدت إلى ذوبان كثير من الحدود الأيديولوجية بين التقسيمات العقائدية السابقة ، وأصبح هناك تقارب بين كثير من "قوى الداخل" بتفريعاتها القومية والإسلامية والليبرالية واليسارية فى مواجهة " قوى الخارج " التى تبنت ضمنًا أو صراحة ما تروج له الإدارة الأمريكية حول زرع الديمقراطية وحقوق المواطن وغيرهما من تلك المفاهيم.

ويمكن القول إنه منذ العقد الماضى أصبح المواطن فى مصر يعيش فى ظل عالم جديد وواقع محلى يختلف عن ذلك الذى عاشه طوال سنوات التحرر القومى وبناء الدولة الوطنية الحديثة ، وصار التداخل بين الداخل والخارج لا يعكس فى كثير من الأحيان خيارًا أيديولوجيًا فقط ، إنما أيضًا واقعًا جديدًا لعالم جديد بدأ يتشكل عالميًا عقب سقوط حائط برلين ، وعربيًا بعد سقوط برجى نيويورك.

وقد صارت النخب العربية الرسمية تشعر لأول مرة بتهديدات الخارج ، وتغيرت كثير من مفردات خطابها فى التعامل مع " الخارج " ، ورُفع الحظر فى مصر مثلًا عن كل صور النقد المقبول وغير المقبول ضد الولايات المتحدة ، وأصبح هناك كثير من الكُتّاب المؤيدين للحكومة يهاجمون مشاريع الخارج الأمريكية بصورة أكبر أحيانًا من كتاب المعارضة القومية

والإسلامية ، وظهر أيضًا كثير من الكُتّاب الليبراليين الذين أبدوا درجة واسعة من الاختلاف مع بعض كتاب الداخل الحكوميين فى التعامل مع الاحتلال الأمريكى للعراق ، وبدت كتابات نوعية محدده من الكتاب الليبراليين أكثر تقدمية من كتابات بعض قوى الداخل القومية والإسلامية والرسمية ، فيما يتعلق بقضايا الإصلاح السياسى الداخلى ، وبالذات بعد ظهور الخبرة العراقية التى أظهرت لأول مرة فى التاريخ العربى المعاصر أن شر الداخل كان أسوأ بكثير من شر الخارج ، وأن تحالف معظم قوى الداخل العراقى مع "الشر الأقل" من المستحيل وصفه بالخيانة.

والحقيقة أن التفاعل بين الوطنى والعالمى قد أخذ مساحة واسعة من الجدل الفكرى فى مصر خاصة ما يتعلق بقضايا حقوق المواطن ، وأصبح هناك حالة من الاضطراب بين الإيمان بتلك القيم الإنسانية ، وبين الرفض لسياسات الهيمنة الأمريكية.

ولعل المعضلة الحقيقية فى الواقع المصرى أن هذه التجليات المتعددة الأوجه للعولمة ، قد تداخلت مع سياق سياسى محلى يحول دون وجود تفاعل صحى مع الخارج سواء بسبب القيود الديمقراطية ، أو بسبب العجز عن الدخول فى علاقة تشاركية ونقدية مع الغرب لا تقوم على الطاعة المطلقة أو "التكفير المطلق" ، وهو ما أدى إلى تعميق الهوة بين "المواطن المحلى" وما يمكن أن نطلق عليه مجازًا "المواطن العالمي" ، وصعَّب من فرص مساهمة المجتمع المدنى المصرى فى مسيرة المجتمع المدنى العالمي.

وقد أضعفت القيود السياسية والقانونية الكثيرة المفروضة على منظمات المجتمع المدنى من نشاطها ، ومن قدراتها على الفعل والمبادرة ، وبالتالى على الحركة والتأثير ، مقارنة بنظيرتها الأوروبية ، إضافة إلى أن خطاب الخصوصية بمعناه المنغلق ، قد وجد تربة ملائمة للنمو والازدهار ، نتيجة السياسات العدوانية الأمريكية فى المنطقة ، فأصبح الاحتماء بصيغ التضامن الإسلامى أو الوطنى بمثابة خط دفاع فى مواجهة " الهجمات الأمريكية " التى نجحت فى أن تحول معركة الداخل المصرية بين قلة تعتبر أن الوصول إلى مفهوم حقوق المواطنة لن يتم إلا عقب الإلحاق بمشاريع " زرع الديمقراطية " الأمريكية فى المنطقة ، وبين أكثرية تحدثت فقط عن " المواطنين " المسلمين والعرب باعتبارهم ضحايا المشاريع الأمريكية ، وأن البدائل التى تخصهم ليس ها فى كثير من الأحيان أى علاقة بما يخص الإنسانية كلها ، إنما هى فى أغلب الأحيان " بدائل " لمقاومة الهيمنة الأمريكية ، وليس بناء مواطن حر يختار بإرادته كيفية التفاعل مع العالم الخارجي.

وقد عجز التيار الثالث الذى يدعو إلى المساهمة فى المسيرة العالمية ، والإيمان بقيم إنسانية مشتركة يحملها " المواطن العالمى " الذى خرج بالملايين ليعبر عن رفضه لاحتلال العراق وفلسطين ، فى أن يكون بمثابة البديل بين خطاب الخصوصية المغلقة الذى يقدم ثقافة "حمائية " للمواطن من الأخطار الخارجية حتى لو كانت الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، وبين خطاب الإلحاق السياسى بخطاب الولايات المتحدة ذى الشكل الديمقراطى عن طريق مزيد من الطاعة والاستجابة للأجندة الأمريكية ، على اعتبار أن الديمقراطية وصفة تقدم وليس عملية تطورية تناضل الشعوب من أجل تحقيقها.

وقد جاءت حرب العراق لتوضح أن علاقة الديمقراطية وحقوق المواطن بالخارج لا تمثل مجرد تفاعل مع مجتمعات وثقافات أخرى - خاصة الغربية منها- إنما أيضًا ارتبطت بمشاهد العنف والدمار الذى بدا مصاحبًا " للديمقراطية الأمريكية " المحمولة جوًا إلى أكثر من بقعة من العالم.

وعلية فإن الانقسام التقليدى الذى عرفه المجتمع المصرى فى فترات سابقة بين سلطة سياسية ومعارضة وطنية ، قد تحول إلى انقسام أعمق بين نخبة الداخل والخارج ، وأصبح لكلّ منهما موقف خاص من قضايا الديمقراطية ، وحقوق المواطن اتضح من خلال تناقض مواقفهما من الاحتلال الأمريكى للعراق.

وقد ساعدت هذه التغيرات الإقليمية فى ربط قضايا الإصلاح السياسى بمسألة دور الخارج ، وتحديدًا الولايات المتحدة باعتبارها لا تحمل بالأساس " نموذجًا ديمقراطيًا " إنما قوة الفرض والإجبار ، وغاب فى كثير من الأحيان الجدل حول أولوية الإصلاح السياسى باعتباره قضية داخلية وأن تعثره يمثل عاملًا حاسمًا وراء تصاعد أو نجاح دور الخارج فى الهيمنة على مقدرات المنطقة.

ولعل هذا ما جعل أبرز محاور الجدل وربما الاحتقان السياسى الأبرز يدور حول مسألة التدخل الخارجى فى شئون مصر الداخلية ، وانقسام النخبة السياسية المصرية فى ظل هذا العالم المفتوح حول قضايا الخارج بدءًا من الإصلاح السياسى وحقوق الأقليات ودور منظمات حقوق الإنسان وما عرف بقضية سعد الدين إبراهيم ، وانتهاءً بقضية احتلال العراق وإسقاط نظام عربى ، واعتقال قائده بفعل قوى احتلال خارجية وليس نتيجة خيار شعبى داخلي.

١ - نفاذ رؤى الخارج إلى الداخل أو انقسام النخبة المصرية حول "الوافد الخارجي"

عاشت الحياة الحزبية المصرية عقودًا طويلة من الزمن وهى تتصارع حول أجندة محلية

ذات طموحات وطنية تناضل تارة من أجل إسقاط النظام الملكى ، وتسعى تارة أخرى من أجل إرساء قواعد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، وحتى حين تبنت بعض هذه القوى خطاب " الأممية الاشتراكية " كان هذا الخطاب يخص بعض أنظمة الحكم فى الجانب الشرقى من العالم ، وتبشر به بعض القوى الحزبية والسياسية فى الجانب الغربى منه ، وعادت وغادرت معظمها نصوصه الأممية لصالح "وطنيات" محلية عرفت أحيانًا باسم "الشيوعية الأوروبية" ، وفى أحيان أخرى باسم "اشتراكية التسيير الذاتى" ، وفى أحيان ثالثة باسم "الاشتراكية الوطنية".

وهكذا كان من الصعب اعتبار الخطاب الأممى الماركسى فى نسخته المصرية أنه انعكاس لحالة "عولمية" سادت الكرة الأرضية بشمالها وجنوبها ، وبشرقها وغربها ، على عكس المشهد الحالى حين هب على المجتمعات الوطنية فى كل بقاع الأرض نسق فكرى وسياسى جديد ، هاجم بدون هوادة حصون الدولة الوطنية وأثر فى طبيعة الجدل السياسى والحزبى السائد فى هذه المجتمعات.

وقد تضمن هذا الخطاب مفاهيم سياسية واقتصادية جديدة تمحورت سياسيًا حول احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات الدينية والعرقية ، واقتصاديًا حول قضايا تحرير التجارة العالمية ورفع الحواجز الجمركية.

وإذا كان من المؤكد أن هذا الخطاب العالمى قد تعرض لانتقادات حادة بعضها كان صحيحًا ؛ خاصة فيما يتعلق بالمحاولات الأمريكية غالبًا لتوظيفه سياسيًا ، والبعض الآخر قد جانبه الصواب خاصة ما يتعلق برغبة البعض فى مواجهة العولمة بمزيد من العزلة عن العالم ، والعمل فى نفس الوقت على وضع ترسانة هائلة من الحصون القانونية والسياسية لفرض هذه العزلة .

وقد اجتاح هذا الخطاب دول الجنوب والشمال معًا ، وإن كان تأثيره على الأولى مختلفًا شكلًا ومضمونًا عن الثانية ، ولم تشكل مصر استثناء من هذه الحالة فقد شهدت فى السنوات الأخيرة جدلًا سياسيًا من نوع جديد لم تعهده من قبل ، وتمحور حول قضايا بدت وكأنها "واردة" من الخارج ، ولم تكن فى كثير منها صناعة محلية.

وعلى الرغم من أن صور الإجماع الوطنى والحزبى فى مصر تركزت غالبًا على مواجهة تحديات الخارج المتمثلة عادة فى التحديات الإسرائيلية والأمريكية ، إلا أنها امتدت منذ بدايات الألفية الثالثة لتتفاعل مع " أجندة " متكاملة قادمة من الخارج تتجاوز حقل السيادة والكرامة والاستقلال الوطنيين لتصل إلى حقول اجتماعية وثقافية متنوعة.

وقد تركزت "أجندة العولمة" فى مصر طوال العام الماضى على قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق الأقليات ، حيث تفاوتت ردود فعل الأحزاب السياسية تبعًا لكل قضية على حدة ، وتبعًا للتيار السياسى الذى يناقشها.

وقد اتخذت أحزاب المعارضة الرئيسية موقفًا متعاطفًا من معظم التقارير الدولية التى أصدرتها منظمات حقوق الإنسان فى مصر وخارجها ، وانتقدت أوضاع والديمقراطية وحقوق المواطنين.

وقد اقتربت مواقف حزب التجمع كثيرًا من مواقف حزب الوفد فيما يتعلق " بالأجندة " الدولية فى مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ، كما أبدى الحزب الناصرى تعاطفًا ملحوظًا مع هذه "الرسالة الدولية " - وإن بصورة أقل حماسا من التجمع والوفد- أما الحزب الوطنى الحاكم فقد رفض من الأصل الاعتراف بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان ،كما رفض أيضًا التدخل فى شئون مصر الداخلية من خلال تقارير " منظمات مشبوهة " تعمل على زعزعة الاستقرار فى البلاد ، كما وجه انتقادات حادة لمنظمات وجمعيات حقوق الإنسان المصرية ، واعتبرها مجرد أدوات "مدفوعة الأجر " لمخططات خارجية تستهدف النيل من مصر وشعبها.

وعلى خلاف الموقف من قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة جاء موقف الأحزاب المصرية من قضية حقوق الأقليات -والجدل الذى أثير حول وجود اضطهاد دينى للأقباط- موحدًا ؛ حيث أعلنت جميع الأحزاب السياسية المصرية رفضها التام لما جاء فى التقارير الدولية والمحلية فى هذا الخصوص.

ومع ذلك فإن الأمر لم يمنع قيام تيارات أخرى وصحف حزبية ومستقلة ، بإلقاء اتهامات الخيانة والعمالة على كثير من منظمات حقوق الإنسان ، واعتبرتها مجرد منفذ للسياسات الأمريكية ، وأنها " تتآمر على أمن مصر وسيادتها ". ورغم أنه من الصعب قبول الاتهامات التى راجت ضد جمعيات حقوق الإنسان واعتبرتها كأنها هى المسئولة عن تلك الحملة ، إلا أنه من المؤكد أن الخلاف الواضح بين هذه " الجماعات الكوكبية " وبين الأحزاب الوطنية كان واضحًا وذا دلالة ، ويصعب معه التسليم ، بأن كلا الطرفين يمثل نسيجًا واحدًا لمجرد أنهما يعارضان الحكومة ويطالبان بالإصلاح السياسى ، فأحيانًا ما اختلف الجانبان حول العديد من القضايا ، وأحيانًا ما اتفقا حول قضايا أخري.

فعلى سبيل المثال ، فقد تفاعلت الأحزاب السياسية المصرية وبعد أقل من عام عن "معركة الأقليات" ، مع "مبادرة" المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الخاصة بالإصلاح السياسى

والدستورى فى مصر حيث عقدت أحزاب المعارضة ولأول مرة فى تاريخها مؤتمرًا صحفيًا فى ١٢ سبتمبر ٢٠٠٠م فى مقر المنظمة المصرية لحقوق الإنسان من أجل الدعوة إلى إجراء إصلاحات سياسية فى البلاد.

وتعد هذه هى المرة الأولى التى تبدو فيها أحزاب المعارضة الوطنية وكأنها فى حاجة إلى "دعم خارجي" تمثل فى منظمة غير حكومية تعتبر جزءًا من منظومة قيم فكرية وسياسية "عالمية" كالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

ولعل المفارقة التى تتضح فى هذا الإطار تكمن فى اتفاق الحكومة وأحزاب المعارضة على مواجهة بعض مظاهر هذا الخطاب العالمى الجديد حول بعض القضايا ، كالحرب الأمريكية فى العراق ، أو الحديث عن اضطهاد الأقباط ، أو الدعم الفج الذى تقدمه الإدارة الأمريكية لمركز ابن خلدون ورئيسه سعد الدين إبراهيم ، ولكن فى أحيان أخرى تحاول هذه الأحزاب أن تواجه هيمنة الحزب الحاكم بإبراز تقارير المنظمات الدولية الخاصة بانتهاكات الحكومة المصرية فى مجال حقوق الإنسان ، وأحيانًا ثالثة تبالغ الدولة المصرية فى إبراز بعض التقارير والأخبار الصحفية "العالمية" - حتى غير ذا القيمة منها - التى تشيد بأداء الحكومة المصرية ، أو فى تصريح أو مكالمة هاتفية من هذا القائد أو ذلك الزعيم الغربى الذى يشيد فيها بحكمة القيادة السياسية المصرية ، وبدا فيها الخارج بمثابة الحكم الذى يحمل "صكوك الشرعية " التى يضفيها على أنظمة الداخل.

وقد أدى هذا الوضع إلى غياب خطاب مواطنة مصرى متماسك ينطلق أساسًا من ضرورة احترام حقوق الإنسان والديمقراطية كقيمة عليا ، وكشرط من شروط النهضة الاقتصادية والسياسية فى الداخل ، وبصرف النظر عن إملاءات الخارج الذى تحول فى هذا السياق إلى صورة ولى الأمر الذى فى يده المنح والمنع ، ويمتلك عصا الترهيب وجزره الترغيب ، وتعطلت بالتالى - أو بالنتيجة - الفرص الحقيقية لبناء خطاب مصرى يحترم حقوق المواطنة كخيار مبدئى ، ويرغب أيضًا بالمساهمة فى مسيرة الفكر الإنسانى فى احترام حقوق المواطن ، كخيار أصيل نابع من ثقافته ، ومن تصورات الجزء الأكبر من نخبته السياسية.

٢ - المشهد العراقى : المواطنة الغائبة أو انكسار الداخل وتقدم الخارج

ويمكن القول إن الدلالة الأبرز للمشهد العراقى عشية سقوط بغداد تتمثل فى أن هزيمة الداخل " كانت بالأساس هى السبب الرئيسى وراء " انتصار الخارج " ، فاحتلال العراق ليس فقط حدثًا عدوانيًا ارتكبته الإدارة الأمريكية بحق شعب عربى إنما هو بالأساس نتيجة

فشل وهزيمة مشروع الداخل العراقى وتحوله إلى قوة احتلال عجزت عن أن تواجه قوة الاحتلال الخارجى ، ووضعت العراق فى وضع يختلف عن مجمل الأوضاع التى عرفها العالم العربى طوال القرن الماضى فى علاقاته بالمستعمر الخارجي.

وقد افتقد نظام صدام حسين لكل أسس الشرعية السياسية والأخلاقية فى الداخل والخارج ، وارتكب كل ما لا يمكن تصوره من جرائم فى حق شعبه والشعوب العربية ، وبدا الغزو الأمريكى فى أعين كثير من العراقيين وكأنه مخلص من الطغيان والاحتلال الداخلى ، وبدا معه "احتلال الخارج" أقل سوءًا ودموية من "احتلال الداخل". "فاستناد النظام إلى أكثر السياسات قبحًا فى الحكم والسيطرة ، ونهب ثروات البلاد وتبديدها على مغامرات عسكرية شتى ، واسترضاء دوائر اجتماعية وحزبية محدودة وعلى كبت التنوع الطبيعى العرقى والمذهبى والسياسى الذى يشكل نسيج المجتمع العراقى تجعل مهمة الدفاع عنه مسألة مستحيلة"(٥).

فقد هجر هذا النظام ما يزيد على أربعة ملايين عراقى على امتداد المعمورة ، وارتكب فى حق من لاحت له ولو من بعيد شبهة المعارضة جرائم من الصعب تصورها فى القرون الوسطى ، وأعيد انتخاب صدام حسين قبل الحرب بنسبة ١٠٠ ٪ من الأصوات فى مشهد ينتمى إلى المضحكات المبكيات.

وقد أدت هذه الأوضاع إلى تسهيل مهمة "محتلى الخارج" ؛ لأن "احتلال الداخل" قد جعل التربة العراقية غير قادرة ليس فقط على المواجهة ، إنما أيضًا مليئة بمشاعر الانكسار والعجز ، وفقدان الثقة فى كل مشاريع "الداخل" العربية ، خاصة وأن النظام المخلوع قد قهر شعبه ووضعه فى سجن كبير تحت حجة أنه يواجه الاستعمار والولايات المتحدة ، وأنه "نموذج" لأنظمة التحرر القومى من استعمار الخارج .

ويمكن القول أيضًا إن هزيمة النظام العراقى الصدامى ، شكلت هزيمة كبرى لفكرة سيادة الدولة العربية التى هى ناقصة ومنكشفة أصلًا ، وفتحت باب التدخل العسكرى الأجنبى فى المنطقة العربية على مصراعيه ، وعليه فإن تعيير حرب تحرير العراق لا يتصادم وحسب مع مفهوم سيادة الدولة ، بل يؤسس لنماذج أخرى من التدخل بغية فرض تغييرات كبرى على الدول العربية(٦).

وهنا يكمن الحد الفاصل بين مرحلتين مختلفتين فى التاريخ العربى تتمثل فى الفارق بين نتائج الاحتلال الأمريكى للعراق ، وبين نتائج الاحتلال البريطانى والفرنسى لمعظم الأقطار العربية منذ القرن ١٩.

فقد ظلت معظم حركات التحرر طوال النصف الأول من القرن الماضى أقرب إلى المشاريع السياسية - أو الأحلام السياسية - التى لم تجرب فى الواقع بعد ؛ لأنها كانت فى معظمها خارج الحكم ، وخارج المؤسسات الرسمية المتواطئة مع الاحتلال.

وعليه فإن احتلال القرن الماضى استدعى تلقائيًا قوى حملت رايات التحرر والنضال من أجل الاستقلال ، وامتلكت مشروعًا -وأحيانًا حلمًا- سياسيًا لنهضة واستقلال شعوب العالم الثالث ، ومساهمتها الإنسانية والأخلاقية فى صياغة خطاب إنسانى عالمى جديد - قائم على المساواة بين الشعوب ، ورفض الاحتلال والتمييز بين المجتمعات على أساس العرق واللون أو الدين- ظلت علامة على نضال هذه الحركات طوال القرن الماضي.

ولعلها تكون هى المرة الأولى فى تاريخ النظام العربى التى ينقسم فيها قطاع كبير من المثقفين فى مصر حول الموقف من احتلال دولة عربية ، رغم أن المحتل هو الولايات المتحدة التى تمثل - وفق كثير من الأدبيات القومية والإسلامية - عدوًا للأمة العربية.

ولعل خطورة هذه التحولات أنها مثلت فى الحقيقة انقسامًا سياسيًا حادًا فى قلب النخبة الثقافية المصرية ، وتحولًا استراتيجيًا عن المسار الطبيعى للتاريخ العربى الحديث الذى تضامن فيه العرب مع بعضهم لمواجهة الاستعمار والاحتلال الأجنبى ؛ خاصة الدولة العبرية الحليف الاستراتيجى للولايات المتحدة.

ولذا يمكن القول إن الانقسام العميق الذى حدث على الساحة المصرية حول الغزو ثم الاحتلال الأمريكى للعراق قد عبر فى الحقيقة عن طبيعة العلاقة الجديدة التى فرضها النظام العالمى الجديد على المنطقة والعالم ، وفى تحويل جوهر الاحتقان السائد داخل مختلف الدول الوطنية إلى انقسام بين الداخل والخارج حول أجنده متعددة الجوانب تبدأ فى العالم العربى بالإصلاح السياسى والديمقراطى ، وتنتهى فى أوروبا بمواجهة العولمة الأمريكية والتمسك بالدولة الوطنية والاستثناء الثقافى كما يردد فى بلد مثل فرنسا مثلًا.

وإذا كان من المؤكد أن جانبًا كبيرًا من الشارع المصرى ومن المثقفين والسياسيين قد تعامل مع الغزو الأمريكى باعتباره استعمارا ، إلا أنه من المؤكد أن " حالة الإجماع الوطنى " التى عاشتها مصر والوطن العربى طوال نصف قرن من الزمان فى التعامل مع المحتل الأجنبى لم تكن بنفس الدرجة من الإجماع فى الحالة العراقية.

(أ) عصر ما بعد التحرر الوطنى أو فشل الداخل فى بناء نموذج لاحترام حقوق المواطن

عكس "النجاح" الأمريكى السهل فى إسقاط بغداد ، عجزًا عربيًا داخليًا عن مواجهة تحديات الخارج أو إصلاح أحوال الداخل على السواء. فالنجاح الأمريكى فى احتلال العراق

هو بمعنى أو بآخر نتيجة للفشل العربى ، وهنا يكمن الفارق بين الأوضاع العربية فى ظل نظام صدام والأوضاع العربية فى عصر مواجهة الاستعمار حيث امتلكت حركات التحرر القومى والوطنى شرعية سياسية وأخلاقية سمحت لها بالتأثير العربى والعالمى ، بصرف النظر عن الأخطاء الكثيرة التى وقعت فيها.

وهذا ربما ما جعل هناك مشروعية لتدخل مصر الحاسم لمنع غزو العراق فى عهد عبد الكريم قاسم للكويت عام ١٩٦١م ، ومثل هذا الدور غطاءً عربيًا فاعلًا منع التدخل الأجنبى فى المنطقة ، وحمى العالم العربى من الانهيار الداخلى عن طريق امتلاك القدرة أولًا على تصحيح أخطاء الداخل كمدخل أساسى لمواجهة تهديدات الخارج.

ولعل العجز العربى المطلق رسميًا وشعبيًا فى فرض أى إصلاحات أو تغيرات فى بنية النظام العراقى خاصة بعد هزيمته فى حرب الخليج الثانية ، سواء بمحاولة إقناع صدام حسين بالتخلى عن الحكم ، والعمل على تحسين علاقة العراق بجيرانه ، أو تقديم اعتذار عراقى قاطع للكويت وللعالم العربى عن جريمة الغزو ، وعن الضحايا الذين سقطوا فى حرب تحرير الكويت قد عجل بهزيمة الداخل أمام احتلال الخارج.

وهكذا فإنه من المؤكد أن مواجهة الخارج لن تأتى بعنف الشعارات الوطنية أو الدينية التى يرددها قطاع من النخبة المصرية فى مواجهة التدخل الخارجى ؛ فالمواجهة الحقيقية لن تأتى إلا ببناء نظام اجتماعى وسياسى ديمقراطى قادر على أن يصمد أمام تحديات الخارج ، وأن يتفاعل معه نقديًا لا أن ينعزل عن مساره الإنسانى تحت دوافع مختلفة تؤدى فى النهاية إلى تكريس الاستبداد.

والحقيقة أن الحرب الأمريكية على العراق ، والانتصار السريع لقوات التحالف ، وحالة اللامبالاة العربية الرسمية ، مع نتائج ودلالات الاحتلال قد عبرت عن عمق الأزمة التى يعيشها العالم العربى ، وعدم قدرته حتى الآن على التعامل مع الاحتلال الأمريكى باعتباره من أعراض المرض العربى ومن أسبابه ، وبالتالى فإن التخلص منه لن يكون بمواجهته بمعزل عن مواجهة الأوضاع العربية الداخلية.

وهنا ربما يكمن الفارق الرئيسى بين مواجهة المحتل الأجنبى فى بدايات هذا القرن ، ومواجهة المحتل الأمريكى الآن ، فالزخم النضالى الذى أطلقته حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث كله مثّل إلهامًا سياسيًا وأخلاقيًا كبيرًا لشعوب الجنوب حول " حلم الاستقلال " ونجحت هذه الحركات رغم الفارق بين قوتها العسكرية والمادية وجيوش المحتلين أن

تنتصر ، ولم يحسب الكثيرون فى كل بقاع العالم الثالث فروقات القوة بين الجانبين - على أهميتها - نظرًا لوجود قضايا عادلة دعمت من صمود حركات التحرر.

فالانتصار المصرى فى معركة السويس ، وانتصار فيتنام على العدوان الأمريكى بعد واحدة من أشرس معارك القرن ، وصمود المقاومين الفلسطينيين ضد بطش آلة الحرب الصهيونية كل ذلك لم يكن أساسًا نتيجة تقارب القدرات العسكرية لكلا الجانبين ؛ فلم يكن هناك وجه للمقارنة بين قدرات الجيش المصرى ـ على صموده ـ فى معركة السويس مع قدرات الجيوش الثلاثة الغازية: بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ، ولم يكن هناك أدنى تقارب بين القدرة الفيتنامية العسكرية ونظيرتها الأمريكية ، وأخيرًا فإن الفارق بين تسليح المقاومين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلى أكبر بكثير من ذلك الذى كان يفصل بين الجيش العراقى والأمريكى ومع ذلك لا زال الفلسطينيون صامدين فى انتفاضتهم منذ أكثر من ثلاث سنوات رغم الفروقات العسكرية الهائلة التى تفصلهم عن جيش محتليهم.

ولعل ما ميز كل هذه المشاهد هو عدالة القضية التى دافعت عنها هذه الشعوب ، وساعدتها على تحقيق النصر أو استمرار الصمود فى المعارك التى خاضتها ضد محتليها.

وقد اتضحت منذ السبعينيات ملامح عصر ما بعد التحرر الوطنى فى المنطقة العربية -وفى معظم بلاد العالم الثالث- باختفاء القضايا النضالية الكبرى التى رفعتها هذه البلدان - باستثناء أخير فى فلسطين- وفى غياب معظم القادة التاريخيين لعصر التحرر الوطنى ، وأخيرًا فى تصاعد الاهتمام بقضايا "صغرى" ومعارك تفصيلية غير صفرية ، تتعلق معظمها بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتحسين مستويات المعيشة ، وهى كلها قضايا لا تتطلب الإجماع الوطنى خاصة وأن مصر قد تصورت أنها حلت قضيتها الكبرى بتسوية صراعها مع إسرائيل عقب توقيع الرئيس السادات على معاهدة صلح منفرد مع إسرائيل عام ١٩٧٩م ، وبالتالى غابت من ساحة الفعل والتعبئة السياسية كل القضايا الكبرى التى ناضل من أجلها الشعب المصرى منذ ثورة ١٩١٩م ، وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢م.

وقد تطلبت هذه القضايا الجديدة نظامًا سياسيًا غير شمولى يعتبر أن بناء قواعد ديمقراطية تنظم الخلاف والتباين بين فرقاء الساحة السياسية ، بمثابة شرط ليس فقط للنهضة والنمو ، وإنما أيضًا لإدارة علاقة صحية مع الخارج ، وتحسين القدرات الذاتية فى مواجهة الخارج ، أو اكتساب مهارة التحالف معه وليس السمع وتنفيذ الأوامر.

وقد عبر الانهيار العراقى عن عمق الأزمة التى تعانى منها " مشاريع الداخل " العربية ، صحيح أن الحالة العراقية لا يمكن مقارنتها بأى نظام آخر ، إلا أننا علينا أن نتذكر أن تجربة

البعث فى العراق كانت قبل وصولها للسلطة تجربة نضالية ثرية ، وقدمت للفكر العربى مفكرين مرموقين وسياسيين مناضلين ، تحول معظمهم بعد وصول بعث صدام للسلطة عام ١٩٦٨م إلى مجموعة من القتلة والفاسدين فى مشهد درامى نادر الحدوث ، تبخرت معه وعودهم السياسية ، وأحلامهم الأيديولوجية أمام بريق السلطة المطلقة وبطش الحاكم الأوحد .

ومن هنا فإن التحولات المأساوية فى تجربة حزب البعث تدل على أن الهزيمة والانكسار لم تصب فقط نظامًا ديكتاتوريًا عاديًا إنما أصابت واحدًا من مشاريع الداخل العربية التى وعدت شعوبها بالنهضة والرخاء ، وبالوحدة والحرية والاشتراكية ، ولم تجلب له إلا الخراب والدمار والقهر.

وهنا ربما كان الجديد فى عصر الاحتلال الأمريكى الذى جاء نجاحه ليعبر ليس فقط أو أساسًا عن فروقات القوى العسكرية التى تفصل بينه وبين النظام العراقى إنما بسبب هزيمة المواطن العراقى الداخلية ، والتى أفقدته الرغبة فى المواجهة فى ظل نظام صدام ، وأفقدته بعد ذلك الثقة - نتيجة الخبرة السلبية التى جلبتها التجربة البعثية على الشعب العراقى وعلى المنطقة - فى قدرة كل خطابات الداخل القومية والليبرالية ، بل وحتى الإسلامية على جلب خيارات عملية لنهضة العراق ، وليس فقط ترديد مجموعة من الشعارات الرنانة العاجزة عن البناء الواقعى والمواجهة الحقيقية.

وهكذا سيصبح من الصعب وصف ما جرى فى العراق بالخيانة ، أو وصف المشهد البغدادى بأنه استسلام للعدو ، فلأول مرة فى التاريخ العربى الحديث يشعر شعب وجيش عربى أن خطر الخارج ربما يكون أقل ضررًا من أخطار الداخل ، وأنه ربما يحمل المحتل الأمريكى مشروعًا لحكم العراق أقل سوءًا وأقل قسوة وضراوة من مشروع صدام حسين ، فكان هذا التحول بمثابة علامة فاصلة فى تاريخ العراق وربما المنطقة العربية ، خاصة أنها شهدت جدلًا فكريًا وسياسيًا توازى مع الحالة العراقية وبات من الصعب أن نقيمه بنفس الطريقة المبسطة التى قرأنا بها عصر التحرر الوطنى والاستقلال حين كان حلفاء الاحتلال هم فقط عملاء العالم العربى ، وأصبح الوضع مع العراق مختلفًا حين اضطرت كثير من فصائل المعارضة العراقية أن تتعاون مع القوات الأمريكية من أجل التخلص من نظام صدام حسين ، كذلك حين رأت بعض قطاعات من المثقفين العرب أنه لولا الغزو الأمريكى للعراق لما كان من الممكن أن يتخلص العراقيين من نظام صدام ، وأصبح معه الاحتلال الأمريكى أقل الخيارات سوءًا وليس بالضرورة أفضلها.

(ب) الانقسام المصرى حول دور الخارج : الاحتلال الأمريكى للعراق نموذجًا

شهدت الساحة الفكرية والثقافية المصرية جدلًا عميقًا حول الموقف من الاحتلال الأمريكى من العراق ، عكس لأول مرة رؤى جديدة من قضايا الخارج كالعولمة ، ومفاهيم السيادة الوطنية ، وغيرها من المفاهيم التى شكلت إحدى الأركان الرئيسية فى الفكر السياسى طوال القرن الماضي.

وقد اجتاحت الساحة الفكرية والسياسية المصرية خلافات حادة حول هذه القضايا التى بدا أن احتلال العراق هو القشة التى أشعلت نيرانها ، وعبرت عن قراءة وطنية محلية تضم كل ألوان الطيف السياسى بما فيها الجانب الأكبر من الكتاب الرسميين ، واعتمدت على الفصل القاطع بين الداخل والخارج ، معتبرة أن الاحتلال الأمريكى هو بالكامل شر مطلق ، وأن مقاومته بالوسائل المسلحة يجب أن تكون هدف العراقيين الوحيد ، بل إن القوى التى تواجه المقاومة المسلحة هى تقريبًا وحدها المعبرة عن الشعب العراقى ، أما القراءة الثانية فقد قبلت ضمنًا أو صراحة أجندة الخارج فى الإصلاح السياسى ، واعتبرت أن الإصلاح السياسى واحترام حقوق المواطن يمثلان فى حد ذاتهما قيمًا عليا يجب الدفاع عنها ، وبالتالى لا يوجد هناك ما يمنع من التحالف مع الخارج من أجل فرض هذه الإصلاحات على الداخل.

وقد جاءت المفارقة أن كثيرًا من الكتابات القومية أو الإسلامية تلاقت بالكامل مع كثير من الكتابات الرسمية فى مصر ، وبدا واضحًا أن عناوين صحيفة رسمية رئيسية تتشابه مع عناوين صحف معارضة أو مستقلة.

وقد شجعت صحيفة الجمهورية مواقف ليست فقط رافضة للاحتلال الأجنبى ، وإنما أيضًا تشجع على المقاومة المسلحة ضد المحتلين الأمريكيين فى مفارقة تبدو مدهشة ، خاصة إذا قارنا الوضع الحالى بكتابات الصحفيين الرسميين أثناء مرحلة الرئيس السادات ، حين كانت الإشادة بالولايات المتحدة وسياساتها من ثوابت الخطاب الرسمى المصرى فى ذلك الوقت .

وقد جاء على صفحات جريدة الجمهورية فى ١/ ٤/ ٢٠٠٣م ما يلي: " هل يمكن أن يكون هناك "حدث" أكثر جدية. وأبلغ إيلامًا.. بالنسبة للعرب كى يتوحدوا ويتفقوا على كلمة سواء.. مثل هذا الذى يجرى فى العراق الآن..؟؟ لا جدال أن عملية الغزو التى تقوم بها أمريكا وبريطانيا.. بكل هذا الجبروت وذلك الطغيان وتلك القسوة.. لم تعد تستهدف قيادة وأرضَ وعرض العراقيين فحسب ، بل إنها امتدت فورًا وتلقائيًا للنيل من الإرادة العربية ،

ونسف رغبة الطموح ومشاعر الأمل داخل أعماق أبناء الأمة جميعًا. وضح أن نبرة الانتقام عالية وعنيفة وأن حملة التحرير ليست سوى احتلال عسكرى ودينى واقتصادى وثقافى بكل ما تحمله من معان[٧].

وقد امتد رفض البديل الأمريكى إلى حلفائهم من العراقيين حين ذكرت صحيفة مايو (لسان حال الحزب الوطنى الحاكم) "أن المدعو أحمد الجلبى الذى يرأس ما سمى بالمؤتمر الوطنى العراقى فى ممارسة نشاطه وقد بدا كأنه أمريكى لحمًا ودمًا يتحدث لغتهم ويبرر أسباب احتلالهم"[٨].

وقد بدا رفض "بديل الخارج" قاطعًا فى الخطاب الرسمى المصرى الذى شهد تداخلًا واضحًا مع رؤى تيارات قومية وإسلامية وليبرالية اعتبرت مواجهة أجندة الخارج الأمريكية موقفًا ثابتًا فى خطابها السياسي.

فقد اعتبرت صحيفة حزب الوفد "الليبرالي" المعارضة أن رفضها للاحتلال الأمريكى للعراق معتمد على "ثوابت الداخل الوطنية والقومية ، وتكرر الحديث عن ضرورة دعم المقاومة العراقية المسلحة على اعتبار أنها "طريق الخلاص الوحيد من الاحتلال الأجنبي".

وقد جاءت عناوين صحيفة حزب الوفد أثناء الحرب وبعدها متمسكة بشكل كامل بهذه الثوابت ، وترفض قطعيًا الاحتلال -وهو طبيعي- ولكنها لا تتعامل معه كسبب إلا نادرًا ، ولا ترى أى جوانب إيجابية فى إسقاط أمريكا لنظام صدام حسين.

وربما يكون الخلاف الواضح الذى تفجر بين رئيس تحرير صحيفة "البداية" الصادرة عن حزب الوفد وأحد الأعضاء السابقين فى الهيئة العليا للحزب ، وبين قياداته وصحيفته اليومية يرجع فى جانب منه لهذا التناقض فى الموقف من الغزو الأمريكى للعراق ، ومن دعوا لمقاومته " لحساب صدام ". هذا الموقف وإن رفض بدوره الاحتلال الأمريكى للعراق إلا أن الفارق الأساسى بين أسبوعية البداية " الوفدية " ويومية الوفد كان حول تحميل الأولى النظام العراقى مسئولية ما جرى واعتبار أن التخلص من نظام صدام إنجاز بصرف النظر عن من قام بهذا الفعل ، وأن المعارضة العراقية لا يمكن اتهامها بالخيانة لمجرد أنها تعاونت مع "الخارج الأمريكي"[٩].

والمدهش أن صحيفة حزب الوفد قد روجت طوال الحرب لمجموعة من البيانات غير الدقيقة والتى بدت وكأنها بعد أكثر من ربع قرن تكرار لما سبق وأن انتقدته الصحيفة والحزب عن بيانات أحمد سعيد فى مصر أثناء حرب ١٩٦٧م ، فيوم سقوط بغداد روجت لدعاية وزير

الإعلام العراقى السابق الصحاف ، وبعد الاحتلال انضمت بشكل كامل "لأحزاب الداخل" الثلاثة (الوطنى والناصرى والتجمع) وقواه القومية والإسلامية التى نظرت للاحتلال فى أغلب الأحيان باعتباره "نبتًا شيطانيًا" جاء تعبيرًا عن جبروت القوة العسكرية الأمريكية وعدائها الدفين للشعوب العربية والإسلامية ، وبالتالى منزوع الصلة عن أوضاع الداخل العراقى ، وأخطاء وجرائم النظام المخلوع.

وقد تركز خطاب الداخل المصرى على مجموعة من القضايا حيث اعتبر بشكل واضح أن الاحتلال هو فقط نتيجة العدوان الأمريكى ، دون أن يحمل النظام العراقى المخلوع أى مسئولية عما حدث ؛ ولذا اعتبر المقاومة العسكرية المسلحة هى البديل وأن "الاعتراف بحكومة المارينز خيانة"[١٠]. كما اعتبر كل من تعاون مع الولايات المتحدة فى حكم الخائن وهو ما ينسحب على معظم قوى المعارضة العراقية التى اضطر كثير منها للتعاون مع الخارج للتخلص من بطش الداخل.

وقد جاءت كتابات أخرى لكثير من رموز التيار الليبرالى لتختلف مع الرؤية الوطنية التقليدية التى عبر عنها كثير من الكُتّاب الرسميين ، ولتثير جدلًا وردود فعل واسعة النطاق على الساحة الفكرية المصرية والعربية.

ولعل "لحظة الصدق والمراجعة بعد الزلزال العراقي" لأسامة الغزالى حرب كانت من أبرز هذه المقالات التى أثارت صخبًا واسعًا ، حيث اعتبرت أنه رغم رفض غالبية المصريين لصدام حسين ، إلا أنه لا يجوز بأى حال الوقوف مع الولايات المتحدة الأمريكية عدوة العرب والحليف الأكبر لإسرائيل ضد شعب عربى "فالقضية ليست فى صدام حسين إنما فى الشعب العراقي".

ويضيف الكاتب أن هذا المنطق استند إلى "قيم" و "ثوابت" عربية وأيديولوجية كثيرة ، فهناك الاعتقاد بأن الخلاف الداخلى بيننا نحن العرب والمسلمين لا ينبغى أن يصل بنا إلى تفضيل الأجنبى الدخيل ، وبالتالى فإن من رأى أهمية إسقاط صدام كان يعتبر أن ذلك هو مهمة الشعب العراقى وليس الولايات المتحدة.

وقد رفض المقال هذه الرؤى ، واعتبر أن "الوضع السياسى الفعلى الذى ساد أرض العراق طوال السنوات العشر التى سبقت الحرب كانت بين حكم ديكتاتورى فاسد ، وبين قوى معارضة عديدة داخلية وخارجية" ، وبالتالى فإن التدخل الأجنبى كان هو البديل الوحيد المتاح لإسقاط نظام صدام حسين. " وأيًا كانت الطريقة التى سقط بها نظام صدام

حسين فإن الشعب العراقى رحب بذلك السقوط ، وتنفس هواء مختلفًا ! ولأول مرة منذ سنوات طويلة لم نشاهد العراق فى أشخاص صدام وعزة وعزيز والصحاف إنما فى مئات الآلاف من العراقيين العاديين الذين ينفضون عن كاهلهم عبء سنوات الاستبداد. وخرجت أولى مظاهراتهم من مسجد أبى حنيفة النعمان تطالب بخروج الاحتلال ، وتصرخ فى نغم واحد: إخوان سنة وشيعة ... هذا الوطن ما نبيعه"[١١].

ولعل من المؤكد أن الساحة الفكرية المصرية قد انقسمت بشكل أساسى حول الموقف من "الخارج" فى صورة تتجاوز كل التقسيمات التقليدية التى عرفتها طوال السبعينيات والثمانينيات بين ثنائيات المعارضة والحكومة ، واليمين واليسار ، والقوميين والإقليميين لصالح تباين عميق حول الموقف من الخارج عامة ، والمشروع الأمريكى خاصة.

صحيح أنه داخل هذا الموقف خرجت مجموعات متطرفة على هامش كلا التيارين ، بعضها دافع عن نظام صدام حتى النخاع باعتباره بطلًا قوميًا ، والبعض الآخر تمنى - بالمعنى النفسى والثقافى والسياسي- أن يكون الاحتلال هو الخلاص الوحيد لمشاكل العالم العربي.

ومع ذلك بقى هناك انقسام واضح وجديد بين الأقسام الرئيسية لدى كلا التيارين اللذين اتفقا على رفض الاحتلال من حيث المبدأ ، ولكنهما اختلفا حول قبول التغيير بيد الخارج طالما عجز الداخل عن إتمامه.

والحقيقة فإن التقدم الواضح الذى أحرزه التيار الذى قبل بدور الخارج فى ظل فشل الداخل يرجع إلى تغييرات عملية شهدتها البيئة المحلية ، وعولمة منظومة قيم جديدة تدافع عن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، وتدفع كثيرًا من المجتمعات إلى تبنيها بصرف النظر عن الموقف الأمريكى ، منها ومدى توظيفه لهذه القيم.

وقد ساهمت هذه التحولات -التى شهدها العالم منذ بداية العقد الماضى ومع انهيار الاتحاد السوفيتى وبلدان الكتلة الاشتراكية ، ومعها منظومة قيم فكرية وسياسية كاملة- إلى ظهور واقع اجتماعى وسياسى جديد يختلف عن ذلك الذى ساد المنطقة العربية والعالم إبان مرحلة التحرر الوطنى حين كانت الفواصل بين الداخل الوطنى والخارجى المستعمر لا تكمن فقط فى خيارات أيديولوجية أو فكرية إنما أساسًا فى مضمون اجتماعى وسياسى واقعى يعبر عنه كلا الجانبين.

فالأول كان يمثل حلم الداخل فى التحرر والديمقراطية وبناء مجتمع قائم على المساواة والعدالة ، والآخر يعبر عن مجتمع التمييز والقهر والاستغلال ، وكانت القوى المنضوية تحت

لواء تيار الداخل هى أفضل عناصر الأمة وأبرز مثقفيها ، على عكس مندوبى قوى الخارج الذين كانوا يضمون نكرات هذه الأمة وأسوأ من فيها.

والحقيقة فإنه من الصعب سحب هذا التقسيم على عراق صدام حسين ، بل وعلى كثير من الأوضاع داخل العالم العربى الآن ، حيث نجح النظام أن يستقطب أسوأ ما فى الأمة العراقية الشامخة والعظيمة ، وأن يضم مجرمين وقتلة يتاجرون بالشعارات القومية ، ويدخلون فى معارك خاسرة على مدار ما يقرب من ربع قرن ، ونجحت قوى الخارج فى استقطاب كثير من العناصر الأقل سوءًا ممن استقطبهم النظام المخلوع.

وعليه فإن القضية ليست فى التأكيد على الموقف الوطنى الطبيعى من رفض الاحتلال الأمريكى للعراق بشكل مبدئى كموقف أخلاقى وسياسى لا حياد عنه ، إنما فى ضرورة النظر لمجمل العوامل التى جعلت الجانب الأكبر من العراقيين ينظر إلى الاحتلال الأمريكى باعتباره أخف وطأة من الاحتلال الداخلى السابق.

وعليه فإن قراءة الحدث العراقى كنموذج للانقسام الجديد بين النخبة المصرية حول دور الخارج فى دعم حقوق المواطن وبناء الديمقراطية بدا عميقًا ومركبًا ، ولم يحل عصر السماوات المفتوحة هذا التناقض العميق بين أنصار الإصلاح عبر التحالف مع الخارج أو بدعم منه ، وبين من يعتبرون أن حقوق المواطن قضية أمريكية ، وأن حق المواطن المصرى فى الديمقراطية مسألة ثانوية أمام المعركة الرئيسية فى مواجهة الهيمنة الأمريكية واحتلال العراق والتدخل الخارجى فى شئوننا الداخلية.

وقد عجز التيار الذى ناضل من أجل ضرورة الإصلاح السياسى - قبل عصر السماوات المفتوحة والعولمة- فى فرض بديل ثالث يعتبر أن مواجهة الولايات المتحدة أو التحالف معها ، لن تكتب له أى فرصة للنجاح إلا عقب بناء نظام سياسى واجتماعى وثقافى ديمقراطى يحترم حقوق مواطنيه ، ويمتلك قدرات داخلية تمكنه من المواجهة الحقيقية ، أو التحالف بكرامة مع الخارج من أجل تعظيم المكاسب الوطنية.

ثالثًا : حقوق المواطن المصري : قضية داخلية فى عالم مفتوح ؛ أو نحو رسالة إنسانية لخطاب المواطنة المصرى

تعد قضية حقوق المواطنة والديمقراطية فى مصر مسألة داخلية ، تتعلق بحجم التطور الاجتماعى والسياسى ، ودرجة تأثير القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدنى ، ولكن ستظل هناك علاقة تفاعلية بين هذه البيئة الداخلية والواقع العالمى الذى تعيش فى إطاره ،

فالمسألة لا تعدو فى الحقيقة مجرد خيار أيديولوجى كما يؤكد فرقاء الساحة السياسية والفكرية المصرية بالإصرار على خيار مواجهة الخارج أو الإلحاق به ، أو على ابتكار كل وسائل الحماية الممكنة من " أخطار " العولمة ، دون النظر بصورة كافية إلى أن هناك واقعًا عالميًّا جديدًا أثر فى أداء النخبة المصرية سواء الرسمية منها ، والتى حرصت على أن تتوافق ولو شكليًا مع كثير من معايير هذه العولمة اقتصاديًا وسياسيًا ، أو المعارضة التى كثيرًا ما قبلت بدور الخارج فى رقابة دولية على الانتخابات ، أو أبرزت كثيرًا من التقارير الدولية التى تتحدث عن انتهاكات لحقوق الإنسان فى مصر ، فى اعتراف واضح بالمتغير الخارجى ، ولكن بالصورة التى تتوافق مع أجندة كل طرف ، وليس بالضرورة طموحات المواطن المصري.

والحقيقة أن احترام حقوق المواطنة يعنى فى الحقيقة تعظيم القدرات المصرية فى الاندماج النقدى فى هذا العالم الجديد سواء بالتحالف مع أقطابه الكبرى كالولايات المتحدة ، أو بالاختلاف وإدارة صراع سلمى غير صفرى معها ، دون أن يعنى ذلك فى الحقيقة أى موقف أيديولوجى أو سياسى لصالح الخارج ، بقدر ما يعكس محاولة لتهيئة تربة داخلية مواتية للنهضة والنمو الاقتصادى والسياسي.

ولعل معضلة خطاب المواطنة المصرى فى صورته الحديثة ، أنه ظل أسير خطاب الداخل بانغلاقه ، والخارج باستلابه ، ولم ينجح فى طرح خطاب مصرى ذى أفق إنسانى يكون قادرًا على المساهمة فى مسيرة حقوق المواطن العالمى ، وبدا فى معظم الأحيان منتظرًا دعم الآخرين ، أو متحفزًا لمواجهتهم ، وعجز أن يستخلص من واقعه الحضارى رسالة إنسانية تكون قادرة على التأثير فى الجدل العالمى حول حقوق الإنسان والديمقراطية.

ولعل مشهد الملايين الذين خرجوا فى العواصم الأوروبية بدوافع إنسانية وسياسية مختلفة رافضين الحرب على العراق رغم أنها حرب لن تقع فى بلادهم ولن تمسهم بسوء ، ولكنهم اعتبروا أن العدوان على حياة الآخرين هو عدوان عليهم ، وأن حرية الشعوب والثقافات والأديان الأخرى هى أيضًا جزء من حريتهم ، هذا المشهد قد ألقى -ربما- الضوء على أننا من الأمم القليلة فى العالم التى لم تدافع منذ عقود عن قضية أخرى عادلة خارج حدودها ، صحيح أن واقعنا ملىء بالمشكلات والهموم ، ولكنه أيضًا ليس أسوأ بكثير من بلدان أمريكا اللاتينية التى خرج مئات الآلاف من أبنائها لرفض الحرب الأمريكية على العراق فى تضامن إنسانى وديمقراطى مدهش.

والحقيقة أن خطاب التضامن المصرى ظل أساسًا مرتبطًا بالتضامن مع المسلمين فى فلسطين أو العراق ، لكونهم مسلمين ، وليس لأنهم أصحاب قضية عادلة ، حيث تراجعت

قيمة العدالة أمام أشكال التضامن الدينى ، وعجزنا أن نرسى مفهوم العدالة والمساواة كقيم عليا ، بصرف النظر عن الدين والعرق.

ورغم أن إعمال هذه القيم سيعنى فى الحقيقة طريقة أخرى للتعبير عن "التضامن الإنساني" مع هؤلاء المسلمين فى فلسطين وغيرها من بقاع العالم ، إلا أننا آثرنا فى النهاية أن نختبئ خلف شعارات الحرب الصليبية ، والتضامن الدينى ، وإعلان الجهاد ، دون امتلاك القدرة على تحويله إلى واقع ، ودون أن نمتلك أى أفق إنسانى يجعلنا قادرين عن المشاركة فى مسيرة البناء فى العالم كله.

والحقيقة فإن غلبة هذه المفاهيم قد جعلت فى كثير من الأحيان خطاب "المواطنة المصرى" يبدو وكأنه فى صراع مع خطاب المواطنة العالمى أو فى تجاهل تام لمساره ، وخرجت فى الحقيقة كثير من الكتابات التى رفضت قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والقانون الدولى ؛ نظرًا لانتهاك الولايات المتحدة لقواعدها ، وبالتالى أعطت دون أن تدرى شرعية لسطوة القوة ، وليس سطوة القانون.

والحقيقة أن هذا الخطاب من شأنه أن يجعل خطاب المواطنة المصرية وكأنه فى جزيرة منعزلة عن العالم ، رغم أن التفاعل معه ـ نقدًا أو توافقًا ـ أصبح شرطًا من شروط تطوير خطاب وطنى مصرى يحترم حقوق المواطن فى الداخل ، ويكون قادرًا على المساهمة فى مسيرة حقوق المواطن العالمى فى الخارج.

هوامش الدراسة

(١) Un Monde sans souveranite, Paris, Fayard 1999

(٢) Bertrand Badie, la fin des territoires, , Paris, Fayard 1995, p 11

(٣) أمانى قنديل ، المجتمع المدنى العالمى ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٢م ، ص ٥٩ - ٦٠.

(٤) المصدر السابق ، ص ٣١.

(٥) حسن أبو طالب ، النظام العربى تحديات ما بعد احتلال العراق ، كراسات استراتيجية ، عدد ١٢٦ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ص ١٥.

(٦) المصدر السابق ، ص ١٦.

(٧) صحيفة الجمهورية ٩ / ٤/ ٢٠٠٣م.

(٨) صحيفة مايو ، ١٥/ ٤/ ٢٠٠٣م.

(٩) انظر على سبيل المثال صحيفة البداية عدد ١٩/ ٥/ ٢٠٠٣م.

(١٠) صحيفة العربى ١٣/ ٤/ ٢٠٠٣م.

(١١) صحيفة الأهرام ٢٣/ ٤/ ٢٠٠٣م.

obeikan.com